دفاتر السياسة والقانون المجلد: 13 / العدد: 01 (2021) ص ص: 297 - 316

أزمة الفكر السياسي والمشروع المجتمعي للنخب الحزبية في المغرب العربي -دراسة مقارنة بين حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال-

The crisis of political thought and the societal project of party elites in the Maghreb -A comparative study between the National Liberation Front and the Independence Party-

خروبي بزارة عمر*
أستاذ محاضر قسم بـ، جامعة الشلف، kherroubiali@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:01 / 09 / 2020* تاريخ المراجعة:اليوم / الشهر / السنة* تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

ملخص:
ظلت المنظومة الفكرية للنخبة الحزبية في الجزائر والمغرب حاضرة قبل وبعد الاستقلال، بحيث لم تكن تتوفر القدرة على تجاوزها، وهذه المنظومة كانت من بين الإشكاليات المسؤولة على غياب الديمقراطية داخل الحزبين بشكل عام، وأثر بطريقة أو بأخرى على عملية اتخاذ القرار، وعلى مستوى الدولة كذلك، مما خلق عدم الاستقرار لديها لفترات طويلة في علاقتها مع النخبة الحاكمة والطبقة المحكومة من جهة أخرى، في حين يستوجب بناء الدولة الديمقراطية بناء أحزاب قوية يلتف فيها المناضلون حول الأفكار وليس حول الزعامات، ولن يتأتى ذلك إلا بنشر الثقافة السياسية التي تستوجب القيام بعمل تربوي كأرضية للإصلاح والتجديد والتغيير السلمي.

الكلمات المفتاحية:
النخبة ، النخبة الحزبية ، الأزمة الفكرية ، السلطة السياسية ، الإصلاح الحزب

Abstract: The intellectual system of the party elite remained in Algeria and Morocco before and after independence, so that the ability to overcome it was not available, and this system was among the responsible problems of the absence of democracy within the two parties in general, and in one way or another affected the decision-making process, and at the state level as well, This has created instability for long periods in its relationship with the ruling elite and the governing class on the other hand, while building a democratic state requires building strong parties in which militants wrap around ideas and not about leaderships, and this will only happen by spreading the political culture that requires educational action as a basis for reform Renewal and peaceful change

Keywords: The elite, the party elite, the intellectual crisis, political power, party reform

* خروبي بزارة عمر، جامعة الشلف، kherroubiali@yahoo.fr

مقدمة:

إن الأزمة السياسية الداخلية أو الذاتية المتعددة الأوجه التي تعاني منها الأحزاب السياسية في العالم العربي، لا تقل حدة أو خطورة عن أزماتها الناجمة عن فعل العدوان السياسي الذي تمارسه السلطة السياسية ضدها، الأمر هنا ينسحب على كل الأحزاب سواء الموجودة في المعارضة أو حتى المشاركة في الحكم ولو نظريا، فالأزمة الذاتية هي نتاج أخطاء قد ارتكبت وتراكمت مع مرور الزمن، ومسؤولية تلك الأحزاب في تجاوزها هي مسؤولية سياسية وأخلاقية، على الأقل إزاء الأشخاص الذين منحوها التأييد والولاء من جماهير الشعب، أو الذين دفعوا حياتهم أو دفعوا حريتهم ثمنا لأهداف آمنوا بها وناضلوا من أجلها.

وإن اعتماد حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال كموضوع للدراسة ليس من منطلق عشوائي، بقدر ما يرتبط باختيار أملته ضرورات منهجية وموضوعية، وظروف تاريخية وآنية ، فالحزبين تصدرا الحياة السياسية في الجزائر والمغرب لعقود من الزمن بعد استرجاع الاستقلال سواء في المعارضة أو المشاركة في الحكم، علاوة على أن استمرار وجودهما فاعلين أساسيين في المشهد السياسي الوطني والعربي والمغاربي في المستقبل القريب على الأقل أمر لا يجادل فيه أحد.

وإن الدراسة المقارنة بين حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال لم يكن من باب الانتقائية التلقائية كما أسلفنا، ولكن لاعتبارات يمكن ذكرها على النحو التالي:

-كلاهما سليل الحركة الوطنية والتحررية في الجزائر والمغرب

-تشابه البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية إلى حد كبير أو التي أدت وساهمت في ظهور هذين الحزبين، مع امتلكهما قاعدة جماهيرية مقبولة

-يقترن التاريخ السياسي والثقافي الحديث للمغرب والجزائر بحزب الاستقلال وجبهة التحرير الوطني التي تحولت بعد الاستقلال إلى حزب سياسي

-يندرجان ضمن ما يسمى بالتيارات والأحزاب الوطنية.

-الحراك الشعبي والضغط الذي أصبح يشكله ويوجهه تجاه هذه الأحزاب، التي أصبح يعتبرها سببا في التخلف الذي تعيشه الشعوب المغاربية.

-أما الاختلاف الموجود بين الحزبين فيكمن في كون حزب جبهة التحرير الوطني احتكر الفعل السياسي بعد الاستقلال لمدة طويلة نسبيا "نظام الحزب الواحد"، وحتى بعد التحول إلى التعددية الحزبية الشكلية، وهو موجود في الحكم منذ الاستقلال، بينما حزب الاستقلال مارس الحكم إلى جانب العرش (الملك) لفترات متقطعة، كما مارس ويمارس المعارضة في المغرب في الوقت الراهن.

إن التعاطي مع الإشكالية التي ستطرحها الدراسة في سياقها الفكري يقتضي تجاوز الأزمات الظرفية لكل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال إلى تشخيص وتحليل أعمق وبرؤية تشدد على بنيوية الأزمة الفكرية لكلا الحزبين، في إطار مقاربة سوسيوتاريخية ترجع أزمة القرار الحزبي إلى منظومة سلوك وأفكار قد تبلورت خلال فترة الاحتلال والحماية للجزائر والمغرب الأقصى على التوالي، وفي هذا الإطار فإن التساؤل المطروح هو: **لماذا فشلت النخبة الحزبية في المغرب العربي من إحداث ذلك التغيير المجتمعي المنشود القائم على أساس مشروع مجتمعي أصيل ومتكامل؟**

من أجل الإجابة على هذا التساؤل المشروع سنعتمد في هذه الدراسة على العناصر التالية:

- السياق التاريخي والثقافي لنشأة حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال المغرب

- تعريف المشروع المجتمعي
- أحزاب بلا مشروع سياسي واجتماعي
- المرجعية الأيديولوجية لحزب الاستقلال
- المرجعية الأيديولوجية لحزب جبهة التحرير الوطني

1. السياق التاريخي والثقافي لنشأة حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال المغربي:

على خلاف الأحزاب السياسية التي نشأت في الغرب الليبرالي في سياق ديمقراطي حيث كان تأسيسها مرتبطا بالعملية الانتخابية من جهة والمؤسسات التمثيلية من جهة أخرى (ظريف، 2001، الصفحات 5-6)، فإن حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال قد نشأ في سياق وطني، من أجل مواجهة سلطات الاحتلال الأجنبي، لذلك لم يقدم هذين الحزبين نفسيهما كمعبرين لشريحة اجتماعية معينة، بل قدما نفسيهما كممثلان للشعب الجزائري والمغربي على التوالي بأكمله، هذه الحقيقة جعلت الحزبين يشتغلان منذ البداية بالاعتماد على مبدأ "الإجماع" الذي كان يسمح بتخوين كل اختلاف، وترتب عن ذلك اعتبار مشروعية النضال ضد المحتل ومقاومته أساس كل مشروعية حزبية، حيث تمت التضحية بالمشروعية الديمقراطية لفائدة المشروعية الوطنية (ظريف، 2001، صفحة 6).

إن معالم الثقافة الحزبية المشار إليها آنفا، والتي نظمت سلوك القيادات في فترة الاحتلال والحماية ظلت مستمرة بعد استرجاع الاستقلال، حتى وإن عبرت عن نفسها بأساليب جديدة، حيث أن جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي اشتغل بنفس آليات جبهة التحرير الوطني كحركة تحرير، بحيث كان يعتبر المخالف عميلا للاحتلال الفرنسي، وفي فترة الاستقلال أصبح يعتبر المخالف عميلا لأجندات أجنبية وليبرالية بحكم أن الجزائر أخذت بنظام الحزب الواحد الذي يمنع أي تجمع خارج حزب جبهة التحرير الوطني، أما في حزب الاستقلال فإنه قد اشتغل بنفس آليات أحزاب فترة الحماية، حيث كان يعتبر المخالف عميلا لسلطات الحماية الأجنبية، وفي فترة الاستقلال كان يعتبر المخالف عميلا للسلطة السياسية القائمة على اعتبار أن المغرب الأقصى أخذ بالتعددية الحزبية في النظام السياسي الملكي، الذي اعترفت به كل الأحزاب دون استثناء، وعلى اعتبار كذلك أن حزب الاستقلال مارس الفعل الحزبي في ظل المعارضة لفترات طويلة.

إن هيمنة الثقافة الفكرية الحزبية الموروثة عن فترة الاحتلال والحماية، جعلت الحزبين منذ البداية يفتقدان للمشروعية الديمقراطية، وغياب الديمقراطية الحزبية هو أحد تجليات هذه الثقافة، كما أن البناء التنظيمي للحزبين يترجم حقيقة سيادة ثقافة إقصائية، تستخدم بشكل سيئ مبدأ "المركزية الديمقراطية"، فباسم هذا المبدأ مورست مركزية مطلقة لم تسمح بأي اختلاف، وحولت الأحزاب السياسية إلى تنظيمات مغلقة تعيد إنتاج سلوك الولاء والخضوع (ظريف، 2001، صفحة 6).

2. تعريف المشروع المجتمعي:

قبل التطرق إلى المشروع المجتمعي الذي حمله و يحمله الحزبين من عدمه، يجب أولا تحديد خصائص المشروع المجتمعي بشكل عام، وهي على النحو التالي (ظريف، 2001، الصفحات 13-14):

الشمولية: ذلك أنه نسق من التصورات والأفكار، التي تحدد أكثر من مكون –المكون السياسي، المكون الاقتصادي، المكون الثقافي- ولا تكتسي هذه الخاصية معناها إلا إذا كانت هذه الجوانب محكومة بوحدة المرجعية ، مما يفيد انسجاما وتماسكا بينها، وغياب وحدة المرجعية يجعلنا أمام تجميع للتصورات والأفكار مما يفقدها صفة "النسق".

القابلية للتطبيق: ذلك أن نسقا من التصورات والأفكار غير القابلة للتطبيق لا يمكن اعتباره "مشروعا مجتمعيا"، إننا سنكون أمام مشروع فكري ليس إلا، غير مرتبط بالواقع المجتمعي، ما يميز المشروع المجتمعي هو إمكانية تصريفه إجرائيا في مكوناته السياسية والاقتصادية والثقافية

3. أحزاب بلا مشروع سياسي واجتماعي:

كان الزعيم البلشفي الروسي "فلادمير إليتش أوليانوف" (لنينين) يردد باستمرار مقولته الشهيرة"لا ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية"، يقصد أن الحركة الاشتراكية الديمقراطية، ثم الحزب البلشفي فيما بعد لن تفلح في إنجاز مهمة التغيير الثوري بمجرد النجاح في تنظيم الجماهير في حزب ثوري، أو بمجرد النجاح بالاستيلاء على السلطة بالعنف بل بامتلاك نظرية الثورة الاجتماعية، وهي عنده النظرية الماركسية، ومعنى ذلك أن لينين ينطلق في وعيه السياسي والعمل السياسي من قاعدة مفادها أن العمل السياسي لا يملك أن يكتسب أسباب الفاعلية والتأثير إلا إذا كان مستندا إلى مشروع سياسي واجتماعي يبرره ويؤسس له عوامل النجاح (بلقزيز، 2007، صفحة 34).

وبمقتضى ذلك فإن المنظم للعمل السياسي والحزبي في التاريخ المعاصر هو تنزيل المشروع السياسي والمجتمعي منزلة المرجعية العليا لكل عمل سياسي، وقبل مدة زمنية من الآن كان لتنظيمات ما سمي بحركة التحرر الوطني العربية مشاريع سياسية واجتماعية (مشروع وطني استقلالي) بصرف النظر عن قصورها أو طوباويتها، كما في حالة جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال، أما اليوم فقد انعدم ذلك، فالأحزاب نفسها استمرت في الوجود والعمل السياسي، ولكن من دون أي مشروع تستند إليه (بلقزيز، 2007، الصفحات 35-36)، ما عادت الأحزاب الوطنية تدافع عن الاستقلال والسيادة، حيث كانت في السابق تحمل المشروع المجتمعي و أما الآن فهي تحمل الشعارات السياسية.

4- المرجعية الأيديولوجية لحزب الاستقلال:

تشكل حزب الاستقلال في عام 1944م، في سياق ظروف تميزت بالمناداة للتخلص من نظام الحماية الفرنسي الذي خضع له المغرب منذ 30 مارس 1912م لذلك فإن أيديولوجية الحزب تمحورت خلال هذه الفترة حول فكرة مركزية وهي "الاستقلال"، لكن بعد نيل المغرب الأقصى الاستقلال سنة 1956م، وجد الحزب نفسه وقد دخل في صراع جديد، ليس مع الاحتلال هذه المرة بل مع القصر(الملك)، حيث كان هذا الأخير يسعى جاهدا إلى إضعاف حزب الاستقلال وتقليص نفوذه، وقد استطاع القصر أن يبلغ مرماه نتيجة مجموعة من الاعتبارات، منها قدرته على إحداث انشقاق داخل الحزب، حيث انشق سنة 1959م مجموعة من أعضائه وشكلوا ما يسمى بحزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" بقيادة المهدي بن بركة، وقد كانت الحركة الوطنية تعيش فراغا أيديولوجيا مابين سنة 1956م وسنة 1960م، وقد أدرك هذا الأمر "المهدي بن بركة" الذي أكد فيما بعد على ضرورة الوضوح الأيديولوجي

كمدخل للنقد الذاتي (ظريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب، 1988، صفحة 248) لقد شارك حزب الاستقلال في الحكومات الأولى سواء في عهد الملك محمد الخامس أو في عهد خلفه الملك الحسن الثاني، إلا أنه أرغم على دخول المعارضة، وهذا الدخول إلى صفوف المعارضة هو الذي حتم على الحزب إعادة النظر في المسألة الأيديولوجية، وفي هذا السياق تم صياغة "الخيار التعادلي" أين سيقطع الحزب الصلة مع الاستقلالية، وسيبلور في مرحلة لاحقة عقيدة جديدة ومفصلها الأساسي يرتكز على وثيقة "التعادلية الاقتصادية والاجتماعية" التي قدمها الحزب للملك الحسن الثاني في 11 يناير 1963م.

في البداية يجب الإشارة إلى أنه من الصعوبة بما كان تحديد الفئات الاجتماعية التي شكلت حزب الاستقلال بكل دقة، خصوصا في ظروف محكومة بالتناقض الرئيسي ضد الأجنبي المحتل، فالارتباط بحزب سياسي معين، وحزب الاستقلال تحديدا لا يمكن تفسيره في مرحلته على ضوء برنامجه وأهدافه فقط، بل لابد من إدخال عنصر مؤثر وهو العنصر التاريخي السياسي، بما لهذا من تأثير على الجماهير الواسعة، ولوجوده في المعارضة كذلك (الشاوي، 1990، الصفحات 84-85) ، غير أنه حسب علال الفاسي فإن الفئات الرئيسية التي انضمت إلى حزب الاستقلال وشكلت قاعدته الاجتماعية المؤثرة كانت فئات بورجوازية في الأغلب، ما يعني أن شروط الارتباط مع حزب الاستقلال كانت المصلحة الطبقية بدرجة معينة، وهذه الفئة هي التي كانت تتحكم في قرارات الحزب، وجعلت من مبدأ الاستقلال بالحق نافذة تطل منها على مستقبلها وآمالها (الشاوي، 1990، الصفحات 85-86)، وتكمن خصوصية ميثاق حزب الاستقلال في أنه يعكس مبادئ الفكر البرجوازي الوطني المهيمن على الحزب، فميثاق حزب الاستقلال هو في حقيقته صيغة نظرية للتحالف البرجوازي الشعبي، وذلك في معارضة السياسة الاستعمارية، فعلى المستوى الأيديولوجي للحزب توجد نظرة فوقية أبوية مشفوعة باهتمام إنساني واضح (الشاوي، 1990، صفحة 89).

النتيجة أن صياغة ميثاق حزب الاستقلال تمت بصورة أساسية من طرف الفئات البرجوازية، وجاءت صياغته للتعبير بشكل واضح عن بعض منطلقات فكرها السياسي، ففي الجانب الخاص بالمسألة الاجتماعية لم يبلور الحزب أي مطلب فكري دقيق، وإذا أدركنا أن الحركة الوطنية البرجوازية كانت مدركة تمام الإدراك لأزمة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمغرب، فكان من المفروض أن يعكس أيديولوجية الحزب في شقها الاجتماعي والثقافي تكتل الأمة، وهو ما قال به رئيس الحزب علال الفاسي "بأن حزب الاستقلال تكتل الأمة المغربية"، وهو الأمر الذي لم يحدث بشكل تام، عكس ما ظهرت به المسألة الاقتصادية أين برزت بشكل واضح في الميثاق من خلال مطلب حرية التجارة، والمساواة في الضرائب، وإدخال إجراءات حمائية لاستقلال مالي للمغرب عن فرنسا، كلها مسائل تبين

الأهداف والمصالح البرجوازية للقيادة الحزبية من وراء طرحها في الميثاق، خاصة وأن فرنسا اتخذت إجراءات ضريبية ومالية للتضييق على البرجوازية التقليدية المغربية (الشاوي، 1990، صفحة 91)، وبعد مرور أربع سنوات من تأسيس حزب الاستقلال بدأت قيادة الحزب تهتم بالجانب الفكري، بعدما كانت معارضة الحزب إصلاحية دفاعية تجريبية ظرفية وشعارية لغياب النظرية، كما قال علال الفاسي في كتابه "النقد الذاتي": ... والحركة الاستقلالية التي ننضوي تحت لوائها اليوم لا تتم رسالتها في الأمة المغربية إلا إذا جعلت من مهمتها تكوين...الاستقلال الشخصي" (الشاوي، 1990، الصفحات 105-106).

يمكن القول أن حزب الاستقلال انتقل من مرحلة غياب النظرية والعمل العشوائي إلى مرحلة جديدة أطرها علال الفاسي من خلال كتابه "النقد الذاتي"، الذي يحمل في طياته نظرية فكرية اقتصادية واجتماعية، يمكن التعامل معه كوثيقة أساسية تؤرخ لأيديولوجية الحزب، وفي هذا الصدد يقول محمد غلاب: ...وكان التطور الكبير في الفكر الاستقلالي في مرحلة الانفراج ثم في مرحلة الصراع الذي مرت بها الاستقلالية مابين سنة 1946م و سنة 1952م، هو صدور كتاب النقد الذاتي لعلال الفاسي، وفي هذا الكتاب وضع المنظر الأول للتعادلية الاستقلالية الأفكار الأساسية لبناء فكر ومجتمع استقلالي متحرر.."، أي أنه كان للكتاب دور في إرساء الفكر الحزبي الاستقلالي (الشاوي، 1990، صفحة 110)، فهو نظرية حملت عقيدة فكرية تهدف إلى التغيير المنشود الذي كان يصبوا إليه المغاربة وهو التأسيس لما بعد الاستقلال لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي يضمن حياة أفضل لكل الفئات الاجتماعية، ولم يتبنى حزب الاستقلال تلك النظرية وبقيت مجرد اجتهاد شخصي لعلال الفاسي.

لقد أقام حزب الاستقلال عبر منظريه أهمهم على الإطلاق "علال الفاسي" و"عبد الكريم غلاب"، خياره التعادلي على أساس "الأيديولوجية الاستقلالية"، حيث نشأت هذه الأخيرة كأيديولوجية لحزب الاستقلال من فكر إصلاحي تطوري ثوري، أي إصلاح المجتمع عن طريق تقويض دعائم النظام الذي يسيطر على مقدرات المغرب، والثورة على تقاليد المجتمع الفكرية وتقاليد الممارسة الاجتماعية المتلبسة باسم الدين أو باسم الدولة (ظريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب، 1988، صفحة 249)، ومحاربة التمييز الطبقي الذي بلغ حد الميز العنصري أو العرقي (ظريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب، 1988، صفحة 249)، إذن لا يمكن أن نعتبر الاستقلالية أيديولوجية فقط ضد الآخر، بل هي أيديولوجية تستهدف تغيير الوضع السياسي بإقرار الاستقلال والديمقراطية، وتغيير الأسس التقليدية التي يقوم عليها المجتمع التقليدي الذي تطغى فيه القوة، كذلك نقد الذات، إن هذا التحديد يفيد أن الاستقلالية لها مشروعية البقاء والوجود حتى بعد إزاحة المحتل الأجنبي.

لقد بلور حزب الاستقلال في بدايات عهد المغرب بالاستقلال عقيدة سماها الاستقلالية، فهي موقف بين الإسلام والنظريات الحديثة، إذ توفق بين الحلول الاقتصادية التي اختارتها الإنسانية لمصلحة الكادحين في هذا العصر، وبين الحلول التي ناد بها الإسلام منذ أربعة عشر قرن...وإن مما يدخل في صميم العقيدة الاستقلالية قيادة دولة مغربية على قواعد الإسلام (الإسلام السلفي) (ظريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب، 1988، صفحة 251)، وكذا قضية الملكية الدستورية التي هي كذلك جزء من عقيدة الحزب، أما فيما يخص الديمقراطية التي ينشدها حزب الاستقلال من عقيدته الاستقلالية ومن الدستور ليست هي الصورة ولكنها المحتوى، لأن الديمقراطية الشكلية لن تفيد في شيء في نظر منظر الحزب علال الفاسي، أما فيما يخص المطالبة بدستور للدولة ليس من باب التحدي للملك أو المساس باختصاصاته كرئيس للدولة وأمير للمؤمنين، ولكنه تنيظيم للملكية وللشورى الإسلامية على الطريقة التي تتفق وحاجات العصر ومعطيات الرقابة الشعبية على الشؤون العامة (حسني، 2008، صفحة 11)، وهي ملتصقة بالواقع العربي المغربي، ينبع الحل فيها من المشكلة وتستمد النظرية فيها من التجربة الذاتية للواقع الذاتي" (ظريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب، 1988، صفحة 250)، فالسلفية في المذهبية التعادلية مرجعية ثورية لتحرير الإنسان المغربي (العماري، 2012، صفحة 96)، فهي إذن ثورية تحررية مهدت الأرضية للفكر التقدمي الاستقلالي بمقدار ما مهدت الأرضية للثورة على الاحتلال (العماري، 2012، صفحة 96).

إن انعقاد المؤتمر الثاني لحزب الاستقلال لسنة 1960م، أي بعد الانشقاق مباشرة، لم يكن مؤتمرا عاديا، فهو الذي أسس للفكر الاستقلالي المعاصر، وقدمه في برنامج متكامل افتقده فيما مضى من مراحل العمل السياسي والنضالي، وبذلك يكون حزب الاستقلال قد تجاوز بالانشقاق الذي حصل ذلك التناقض الرئيسي الداخلي الذي طبع عمله وصراعاته الداخلية بعد 1956م، بل وحسم في هذا التناقض بأن قدم نفسه كحزب وطني متجدد، وبالتالي فإن برنامج سنة 1960م أرخ لمسيرة حزب الاستقلال فيما بعد (الشاوي، 1990، صفحة 128)، فحزب الاستقلال انتقل من التناقض إلى الانسجام، حيث يقول عبد الكريم غلاب"فمنذ المؤتمر الذي صادق على البرنامج، أصبح الحزب واضحا أكثر مما كان، وأصبحت أهدافه وغاياته ووسائله معروفة وواضحة" (الشاوي، 1990، صفحة 128).

فقد جاء بيان التعادلية بعد ذلك سنة 1963م لينهي مرحلة كاملة من التردد والأمل، من هنا نقول أن حزب الاستقلال والفئات البرجوازية في قيادته خاصة راهنت بعد المؤتمر الثاني لسنة 1960م ومن خلال برنامجها الوطني على تقنين شروط التبعية في ظل الملكية الدستورية (استبدال السيطرة الاستعمارية بأخرى وطنية)، وكان هدفها البرجوازي الوطني واضح، أي بناء رأسمالية الدولة الوطنية (الشاوي، 1990، الصفحات 137-141)، وإن ترسخ التبعية هو المبرر الأول لبروز التعادلية سنة 1963م، وهذه الخلاصة تؤرخ لتطور الحزب بعد سنة 1963م.

التعادلية كوثيقة مرجعية أطروحة مستقلة حسب مؤلفها علال الفاسي، حيث نشأت في صيغة مندمجة جمعت بين البعدين الليبرالي والاشتراكي، وأضافت إليهما بعدا ثالثا هو البعد الإسلامي، وهذا هو الجديد الذي تميزت به وبهذا الدمج فهي أطروحة مستقلة (العماري، 2012، الصفحات 87-89)، وقد ظلت التعادلية على امتداد أربعة عشر سنة مدار الاهتمام الحزبي، كرؤية اقتصادية واجتماعية شاملة أعدها حزب الاستقلال بين سنة 1963م و1977م (وآخرون، 1992، صفحة 191)، ولقد أضافت التعادلية إلى الحل السياسي والاقتصادي حلا فكريا أيديولوجيا هو التعادلية كمرجعية للإصلاح، ليعطي بذلك لمفهوم الاستقلال بعدا شاملا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا (العماري، 2012، الصفحات 91-94).

يعتبر حزب الاستقلال أن التحرر الاقتصادي هو أساس التحرر الاجتماعي والسياسي، وأن سياسة النظام لم تقم على هذه الأصعدة إلا بما يوطد أركان التبعية، ويعتبر أن تحرر المواطن من قيود الفقر والحرمان والبطالة هو عنوان تطوره الديمقراطي، وبالتالي تحقيق المطلب الأول والثاني كان من السفاهة الدفاع عنه في غياب المطلب الثالث الذي كان السبب ربما في خروج الحزب من الحكومة والانتقال إلى المعارضة (الشاوي، 1990، صفحة 147).

لقد وصف علال الفاسي إبان انعقاد المؤتمر السابع سنة 1965م مشروع التطور الاقتصادي الذي يعتقده الحزب، عندما وصف التعادلية بأنها "أكثر من اشتراكية"، فهي دعوة للتحرر من جميع ضروب السيطرة الأجنبية على الاقتصاد (الشاوي، 1990، صفحة 128)، وبالتالي فهي مرجعية وعقيدة فكرية لحزب الاستقلال تدعو إلى التحرر الاقتصادي والاعتماد على الذات وعدم الانحياز إلى أي من القطبين الاقتصاديين.

يظهر أن وثيقة التعادلية تعاني من تناقض واضح، حيث نجد أنها تركز على كون التعادلية أكثر من اشتراكية، وفي نفس الوقت تدعو للحفاظ على الملكية الخاصة والتنافس الحر، هذا وتعالج التعادلية الدولة كمفهوم حقوقي وتعامله كضرب من ضروب التعاقد بين الأفراد، لذلك يقول عبد الكريم غلاب "الدولة تنبعث من الشعب، ولذلك فهي تقوم على مصالح الشعب وتنفذ رغباته، فهي خادمة للشعب وليس الشعب خادما للدولة..."، فكيف للدولة أن توفق بين المصلحة العامة والملكية الخاصة، وتحدث ذلك التقارب؟ والواقع أن إغفال الطابع الاجتماعي للدولة وتحييد جهازها تبرير حقوقي مجرد وغامض، يحرم التعادلية من أهم أركانها النظرية في دعوتها لبناء مجتمع بدون طبقات (الشاوي، 1990، الصفحات 155-156)، يبدو أن جذرية المطالب التعادلية في النظرية تتعادل على نفس المستوى مع استحالة تحققها في الواقع، ولقد كانت من هذه الوجهة تعادلية مستحيلة.

إن التعادلية كمرجعية فكرية، ومن أجل بناء مقومات صحيحة للديمقراطية تعتبر أن القاعدة الأساسية للديمقراطية هي ضمان الحريات الأساسية التي يتضمنها الإسلام والميثاق العالمي لحقوق الإنسان، مع تنظيم الحكم على أساس الديمقراطية النيابية التي تنبع من القاعدة (العماري، 2012، الصفحات 96-100)، فحزب الاستقلال الذي شكل محور النضال الوطني في المغرب لم ينهل تصوراته ومبادئه من مرجعية مستقلة خاصة به، بل استمد أجزاء مهمة منها من إرث الدولة المغربية، ومجموع تراكماتها السياسية والثقافية، لاسيما الملكية التي تطورت في ارتباط عميق مع الدولة ومؤسساتها (وآخرون أ.، صفحة 173).

يبدو أن التعادلية التي يؤمن بها حزب الاستقلال والتي كما ذكرنا آنفا كانت في بداية الستينيات من القرن العشرين، والتي كانت تستجيب إلى حد ما لمتطلبات بلد هو في سنوات استقلاله الأولى، ولمجريات التطور الدولي آنذاك، ظلت ملازمة للحزب في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وظلت مؤتمرات الحزب ترددها وكأن المغرب لم يتغير منذ منتصف القرن العشرين، وهكذا يبدو أن حزب الاستقلال وبرحيل زعيمه علال الفاسي سيعاني من ضعف وعجز أيديولوجي، فتعادلية علال الفاسي أمست في ظل العولمة وفي ظل التحول في المغرب مرجعية متهالكة، وفي عصر نهاية الأيديولوجيات سيتخلى الحزب عن معتقداته ويكتفي ببلورة برامج انتخابية للتسويق(مثلا في انتخابات السابع من سبتمبر 2007م وعد الحزب بتوفير 1.3مليون منصب شغل خلال خمس سنوات (حسني، 2008، صفحة 12).

5- المرجعية الأيديولوجية لحزب جبهة التحرير الوطني:

لقد أرادت جبهة التحرير الوطني أن تقطع الصلة مع ماض كله أخطاء وثغرات إقليمية، فهي ليست حزبا أو ائتلاف أحزاب، فقد انبثقت من الحركة السرية "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، والمنبثقة مباشرة عن العمل الثوري الذي انطلق في الفاتح نوفمبر 1954م (فاضلي، 2004، صفحة 85)، فهي تجسيد للتخلي عن فكرة لم الشمل أو توحيد كلمة الفريقين المتخاصمين داخل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وكان هدفها تحقيق الاستقلال في إطار وحدة شمال إفريقيا، فعقيدة جبهة التحرير الوطني مستمدة من بيان أول نوفمبر 1954م، حيث أن هذا البيان أو النداء لم يكن موجها لطبقة بعينها للحفاظ على مصالحها أو لطبقات اجتماعية أخرى، وبالتالي فإن جبهة التحرير الوطني لم تكن تمثل حركة ثورية طبقية أو توافقا حزبيا وسياسيا للحركة السياسية، بل ثورة ضد الاحتلال الأجنبي.

بعبارة أخرى عقيدة جبهة التحرير الوطني كحركة سرية تحريرية استقلالية قائمة على أساس وجود اعتداء على الأمة الجزائرية ودولته، أي هي محاولة لتصحيح الأفكار وإزالة الشك لدى البعض بعدم وجود أمة جزائرية ودولة

اسمها الجزائر، فلا عجب أن يكون من بين أهداف تلك الثورة هو إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية (الوطني، 1954)، وإن ما أهل التيار الوطني في جبهة التحرير الوطني إلى قيادة المجتمع بعد الاستقلال هو جملة من الخصائص تتمثل في التركيز على الإسلام والعروبة، وحدة وتكامل مختلف فئات المجتمع، وحدة الهدف، الوحدة الترابية، الإرث النضالي والتاريخ المشترك بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية (وآخرون ا.، 2002، صفحة 270).

ولكن أحمد بن بلة في مذكراته يذكر "أن جبهة التحرير الوطني لم يكن لها لا منهاج مرحلي ولا مذهب، والثورة الجزائرية كانت ثورة بدون أيديولوجية، هذه الثغرة التي سمحت زمن الثورة باتحاد الجميع الواسع ضد القوة الاستعمارية، ولكنها بعد الاستقلال أصبحت فراغا خطيرا لأن اتفاقيات إيفيان كانت تشكل زواجا من طراز استعماري جديد، وكان إذن لابد التملص من مثل هذه الزيجات المغشوشة...وكان لابد من إعطاء الاستقلال مضمونا يدعمه" (الاخضر)، بـ سـ نـ، صفحة 135)، هذا التناقض الصارخ يبين عمق الصراع داخل جبهة التحرير الوطني قبل وبعد الاستقلال، ويعطي انطباعا بأن حزب جبهة التحرير الوطني قد تخلى وتراجع عن الكثير من مرجعياته الفكرية التي تأسست عليها حرب التحرير، والتي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954مـ.

قد ذكرنا آنفا أن ثورة التحرير كان لها مفهوم سياسي وجهادي، وإنه من الجانب الاقتصادي والاجتماعي فهو تحصيل حاصل، فذلك أن الوضع السياسي المتدهور أفرز ظلم اجتماعي، وتفاوت طبقي مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية وفلسفتها، فهذا الأمر بطبيعة الحال كان من أولويات أيديولوجية جبهة التحرير الوطني الثورية، لأن هذا الواقع سيكون معرقلا لتطور الدولة ونموها في إطار الصيرورة التاريخية للمجتمع الجزائري بعد استرجاع الاستقلال، فالعقيدة الفكرية المستوحاة من بيان أول نوفمبر 1954مـ أكسبت جبهة التحرير الوطني كحركة تحررية وليس كحزب سياسي رضا وتعاطف الشعب وكذا التعاطف الدولي على المستوى الخارجي، ولكن جبهة التحرير الوطني لم يكن لها تصور واضح لنظام الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، واكتفت من خلال البيان بالعمل على تحقيق الاستقلال وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية، وتم تأجيل كل ذلك إلى ما بعد استرجاع الاستقلال.

إن تأجيل الجانب العقائدي لمرحلة الاستقلال انعكس سلبا بعد الاستقلال على الحزب والدولة، وبقي الحسم غير واضح بشأنه، ولم يتحدد بصفة رسمية وبوضوح إلا بعد مؤتمر طرابلس 1962مـ، فالفكر السياسي لجبهة التحرير الوطني المتعلق بالنظام السياسي للدولة الجزائرية لم يتضح قبل الاستقلال، وهذا رغم الطابع الشعبي الذي تتمتع به الجبهة، وبالتالي الشيء الذي كان يجمع بين الفئات المكونة للجبهة ليس بعدا أيديولوجي واضح المعالم وإنما هدفا مسطرا جمع ذلك الشتات رغم الاختلاف وهو الاستقلال (فاضلي، 2004، الصفحات 90-91).

لعل طبيعة الأفراد الملتحقين بالثورة، الذين قدموا من مختلف التشكيلات السياسية (جمعية العلماء المسلمين، الشيوعيين، العلمانيين،...)، واختلاف التكوين السياسي لهؤلاء لم يساعد على إيجاد ذلك الإطار الأيديولوجي المتكامل للثورة القائم على تصورات نظرية وعلمية واضحة لمستقبل الدولة الجزائرية (فاضلي، 2004، صفحة 92)، وهذا هو الفرق بين حزب الاستقلال وجبهة التحرير الوطني، فالأول حدد طبيعة الدولة المغربية بأن تكون ملكية دستورية في إطار المبادئ الإسلامية، أما الثاني فلم يحدد تلك الطبيعة واكتفى بالإشارة إلى إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية، دون تحديد واضح للمعالم السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية.

لقد حاول مناضلو التيار الوطني داخل حزب جبهة التحرير الوطني تجسيد البعد الاجتماعي لرسالة أول نوفمبر 1954م والمحافظة عليها، على رغم الصعوبات التي واجهت أنصار هذا التيار أثناء عمليتي البناء والتشييد، والغريب في الأمر أن الجبهة تضم الماركسيين والتروتسكيين والمحافظين والليبراليين، فإن أول حكومة جزائرية تشكلت عقب الاستقلال برئاسة أحمد بن بلة ضمت ممثلين عن مختلف التيارات السياسية، بيد أن الحكومة الثانية 09/10/ 1963م عكست الأهمية المتزايدة للعسكريين، وتدني أهمية السياسيين المحافظين والراديكاليين على حد سواء، ورافقت هذه التغييرات في تركيب التيار الوطني المشكل للحكومة إجراءات سياسية راديكالية مثل تبني التسيير الذاتي، تأميم المشاريع الزراعية والصناعية، صاحبتها معارضة من البرجوازيين في الحكومة وانقسام البرجوازية الصغيرة بين مؤيد ومعارض (وآخرون ا.، 2002، صفحة 271).

بعد هذا يمكن اعتبار حزب جبهة التحرير الوطني امتداد للحركة الراديكالية، عكس حزب الاستقلال الذي كان استمرارية للعمل السياسي في نفس الفترة في المغرب الأقصى ولم يكن راديكاليا، وبحسب الكاتب الأمريكي "وليام لويس" فإن ثورة 1954م سجلت القطيعة مع الجيل السابق للحركة الوطنية، وهي في جوهرها العميق كانت ثورة ضد الأهلية والليبرالية والقيادة البرجوازية المعتدلة وأخيرا ضد الشيوعية والزعامة الميصالية (مخلوف، 2013، صفحة 106) ، واستنادا إلى محمد حربي الذي وصف بالناطق الرسمي للجناح الثوري داخل جبهة التحرير الوطني الجزائرية (بوقرة، 2014، صفحة 50)، فإن الذين بادروا إلى القيام بالثورة سنة 1954م كانوا ينتمون إلى الإطارات العليا في "حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية"، وفيما يتعلق بأصلهم الاجتماعي من الممكن القول أنهم كانوا ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف، لكنهم أحدثوا قطيعة مع محيطهم الأصلي ووطدوا علاقات جديدة مع عامة الشعب في المناطق الريفية والحضرية، وهذا ما جعلهم يختلفون سياسيا عن البرجوازية بصفة عامة، فإيمانهم العميق كان تحرير الجزائر بواسطة الكفاح المسلح (مخلوف، 2013، صفحة 106)

إن التحول آنف الذكر سيؤدي إلى ظهور الخلافات من الناحية السوسيولوجية، والتي سنجدها تعني أن القوى الاجتماعية والسياسية والشرائح المختلفة التي تكون منها الحزب جعلت منه وعاءا يحمل جملة من التناقضات الأيديولوجية، بمحتوى سياسي غير واضح، يمهد لصراع طبقي حقيقي سوف تظهر نتائجه فيما بعد، ولقد ساهم الاحتلال الفرنسي في إذكاء ذلك الصراع بنسبة كبيرة جدا، وذلك عن طريق إرساءه لأبنية ثقافية وفكرية أجنبية كولونيالية مغايرة تماما للثقافة والبيئة المحلية (مخلوف، 2013، صفحة 107)، ومن وجهة نظر تاريخية نجد أن الخلفية التاريخية لفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت العامل الحاسم وراء تشكيل حزب جبهة التحرير الوطني الذي يضم كافة الطبقات والتيارات الاجتماعية والسياسية، الأمر هذا تبلور عمليا في عدم بلورة نظرية محددة تصلح كأيديولوجية واضحة يسير عليها الحزب، مما جعله حلبة صراع، تصارع فيها الأطراف الراديكالية والمحافظة مع البرجوازية الصغيرة (HADJ-HAMOU, 2009, p. 221)، وإذا كان الاختلاف الأيديولوجي هو السائد داخل الحزب فكيف سيستقر الأمر بالدولة الجزائرية الفتية، باعتبار الحزب القاطرة التي تقود التنمية.

بالعودة إلى ميثاق الجزائر 1964م فإن الأسس العقائدية للثورة الجزائرية وهي العروبة والإسلام مع عدم نفي الانتماء الجزائري قبل الفتح الإسلامي من مرجعيات الحزب، أما فيما يخص الاتجاه الاشتراكي كان التوجه الحقيقي لحزب جبهة التحرير الوطني، فقد جاء في الميثاق "أن الثورة الاشتراكية تعمل لصالح الأغلبية الساحقة من الفلاحين والعمال الذين يعيشون في بؤس...وأن التسيير الذاتي يعبر عن إرادة الفئات الكادحة في البلاد من أجل الصعود إلى المسرح السياسي والاقتصادي وفي أن تتشكل كقوة قيادية"، صحيح أن ميثاق الجزائر أكد على اشتراكية حزب جبهة التحرير الوطني، ولكن في حقيقة الأمر ما هي إلا عقيدة شعبوية تقدمية، ذلك أن التحليل الماركسي لا يعتبر الفلاحين طبقة اجتماعية لكونه اعتمد في تحليله لنمط الإنتاج الرأسمالي على صراع طبقتين متنازعتين هما: البرجوازية و البروليتارية، بينما حزب جبهة التحرير الوطني أكد على أن الفلاحين الفقراء يمثلون مجموعة اجتماعية يمكنها أن تحدث تغييرا اجتماعيا عميقا وفق مبدأ تقدمي أو اتجاه تقدمي (بودرهم، 1994، صفحة 12)، هذا وقد أوجد الحزب تبريرا لذلك، ذلك أن النهج الاشتراكي لحزب جبهة التحرير الوطني يجب بناءه على أساس فكر سياسي واجتماعي مستمدا من القيم الخاصة بالمجتمع الجزائري ومستندا في ذلك على المبادئ العلمية، وقائم على القومية والثورية والعلمية (فاضلي، 2004، صفحة 164).

إلى ذلك فإن أيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني من خلال ميثاق الجزائر تقوم على شعار "الثورة من الشعب وإلى الشعب ومنبثق من الشعب، فهو القوة التي تقوده وتوجهه، إن هدفه هو تشييد مجتمع حيث تكون ملغاة جميع أشكال استغلال الإنسان للإنسان ..." (الوطني ح.، 1964) ، ولكن مفهوم الشعب يستند إلى معيار أساسي هو

مستوى المشاركة في الثورة ضد الاحتلال، وهو ما يفسر التراتب الذي وضعه الميثاق على أساس درجة ثورية كل فئة من المجتمع، وهو تصور شعبوي خالي من الدقة والموضوعية.

وإن ما يجب إبرازه والتأكيد عليه، هو أن الخلافات الفكرية داخل الجبهة كانت أقل أهمية من توزيع المناصب على الحلفاء والأتباع (وآخرون ع.، 2010، صفحة 91)، بالإضافة إلى أنه خلال مؤتمر طرابلس 1962م، أي قبل تحويل الجبهة إلى حزب سياسي، قد تضاربت ثلاث آراء حول معنى الاشتراكية: فهناك من يرى بأنها لا تختلف عن الشيوعية، وهناك من يدعو إلى تطبيق الاشتراكية الإسلامية، وهناك من يريد تطبيق الاشتراكية العلمية (فاضلي، 2004، صفحة 135) ، وبالتالي كانت الصياغة التي خرج بها ميثاق طرابلس "بناء جمهورية جزائرية حرة وديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية" تبريرا لتفادي ذلك الخلاف، ولكن كان ذلك التبرير عن جهل أو بدونه يعتبر تراجعا واضحا عن المبدأ الأساسي لبيان أول نوفمبر 1954م.

إن المتمعن في النصوص الأساسية المنبثقة عن المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، يلاحظ التناقض الواضح بين الطبيعة الجماهيرية التي ناد بتجنبها ومبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية، فإذا كان حزب جبهة التحرير الوطني ينادي بالتعبير عن مصالح فئات معينة فهو يستثني بذلك فئات أخرى، وهذا بطبيعة الحال، لا يخدم الوحدة الوطنية التي تستلزم توحيد كل الفئات الوطنية، وإيجاد التوازن بين الاتجاهات المتباينة حتى تبدو منسجمة، فالمادة الثانية من ملحق ميثاق الجزائر 1964م تنص على أنه: " ينبغي على جبهة التحرير الوطني ألا تكون حزبا جماهيريا"، وهو تناقض واضح.

إن برامج حزب جبهة التحرير الوطني كانت تعالج القضايا في شكل ملفات(ملف الأسرة، ملف المرأة، ملف الشباب،...)، وهو انعكاس لعمل الإدارة التي كانت تعالج قضايا الفساد في شكل حملات(محاربة الآفات الاجتماعية، محاربة الرشوة، محاربة ظاهرة البناء الفوضوي،...)، وبانتهاء الحملة التي قد تستمر أسبوعا أو أسبوعين تعود الأمور إلى ما كانت عليه (مسعود، 2017، صفحة 492)، بالنتيجة إن حزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال جاء بفلسفة مثالية وأيديولوجية مستوردة، وتبنى أفكارا راديكالية، وخطابات منمقة بإمكانيات متواضعة ومستويات ضعيفة (مسعود، 2017، صفحة 499).

لقد أصبح حزب جبهة التحرير الوطني بعد المرور إلى التعددية الحزبية غير واضح في مرجعيته وثوابته، فقد تنازل الحزب عن المرجعية الاشتراكية، ولكن لم تتضح المرجعة الجديدة للحزب، وبقي يشتر في تاريخه أملا في عودة مجده الشكلي الضائع أيام نظام الحزب الواحد، فبينما كان الأمر واضح في نظام الحزب الواحد أين كان تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق النهج الاشتراكي، لم يعد ذلك واضحا في عهد التعددية الحزبية (فاضلي،

2004، صفحة 121)، ولقد استمرت قناعة حزب جبهة التحرير الوطني بفضيلة الديمقراطية كوسيلة لتحقيق العدالة من الثوابت في مرحلة التعددية، ولكن أي ديمقراطية اشتراكية أم ليبرالية؟، فالأمر يكتنفه الغموض خاصة وأن الحزب قد اتخذ الكثير من القرارات تتنافى وأيديولوجية بيان أول نوفمبر 1954م التي يتغنى بها الحزب مثل سكوته عن تجريم الاحتلال الفرنسي للجزائر، كما تراجع الحزب عن قرارات المؤتمر الثاني للحزب يناير 1979م، وكذا قرارات اللجنة المركزية في ماي 1980م الخاص بتعميم استعمال اللغة العربية الوطنية في الهيئات الحزبية، مؤسسات الدولة، الإدارة العامة، المجالات الفنية والتقنية، بالإضافة إلى العدول عن الأيديولوجية المسطرة في الميثاق الوطني خلال المؤتمر الرابع للحزب نوفمبر 1988م.

ولقد تحددت مجموعة من المنطلقات الفكرية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال المؤتمر السادس مارس 1998م، وتتمثل في التأكيد على أن الدولة مؤسسة على النظام الجمهوري، وعلى مبادئ الديمقراطية التعددية، وإحقاق الحق والعدل بين أفرادها، والشعب فيها مصدر كل سلطة، أما بالنسبة للعدالة الاجتماعية فيتم تحقيقها في إطار الاشتراكية وتكييفها مع المستجدات الفكرية الإنسانية والعالمية، هذا وبخصوص السياسة الاقتصادية من منظور الحزب كما أوردته وثيقة المؤتمر لا يعارض اقتصاد السوق بآلياته الاقتصادية المتعارف عليها دوليا، وفي نفس الوقت يستوجب تدخل الدولة حسب ما تستدعيه تنمية الاقتصاد الوطني وترشيده (فاضلي، 2004، صفحة 280)، أما السياسة الاجتماعية لم تكن سوى برامج انتخابية وليست بمشروع مجتمع، هذا التناقض الواضح في العقيدة الجديدة لحزب جبهة التحرير الوطني مرده إلى عدم وجود نظرية فكرية حقيقية مرتبطة بالواقع الجزائري، فأصبحت لغة الجمود في السلوك السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني تميز حياته الداخلية والخارجية، وارتباط ذلك بنخبة تقليدية متجاوزة تاريخيا وأيديولوجيا وعقيمة فكريا (الدين، 2005، صفحة 19)، أو غير ناضجة فكريا فهي نخبة تفتقر إلى خلفية فكرية واضحة ومحددة (جرادي، 2007، صفحة 47)، وبذلك يصدق قول الصحفي عبد القادر حرشان على حزب جبهة التحرير الوطني، حينما قال في مقدمة كتابه " قال بيكاسو يوما أنني دخلت إلى الحزب الشيوعي وكأنني دخلت إلى الكنيسة، وأقول بدوري أنني دخلت إلى حزب جبهة التحرير الوطني وكأنني دخلت إلى المتحف" (HARICHANE, 2016, p. 5)، وهو تعبيرا صادقا عن الوضعية التي آل إليها الحزب بعد التحول السياسي في الجزائر.

هناك تساؤل يمتد ليشكك في مدى إدراك هذين الحزبين لمدلول البرنامج، خاصة وأن تلك الأحزاب أثناء الحملات الانتخابية كانت ولازالت تتقدم للكتلة الناخبة بمجموعة من الوعود الخالية من أي تدقيق وتسميها برامج، لدرجة تدفع إلى القول بعدم قدرة هذين الحزبين على التمييز بين البرامج الانتخابية والوعود الانتخابية (الزياني، 2015، صفحة

24)، فأمام غياب المجهود الفكري على مستوى المرجعية السياسية والاجتماعية لهذين الحزبين، برز معطى مرضي آخر نتيجة لذلك تمثل في فئة من الانتهازيين داخل الحزب دخلوا الساحة السياسية بحثا عن الجاه والمال أو النفوذ، ليس همهم الأول تحقيق مبدأ أو تجسيم فكرة مثالية بل الاستمتاع بنشوة السلطة وحكم الآخرين، والخيرات والمكاسب والممتلكات، هؤلاء يعتبرون الشأن السياسي العام بمثابة غنيمة عليهم أن يأخذوا نصيبهم منها قبل فوات الأوان، إن أخلاقيات هؤلاء التحايل والتكيف والدهاء (الزياني، 2015، صفحة 27)، فحسب علال الفاسي فإن هذا التخلف كان نتيجة الفقر الفكري، ومن ثم لابد لنا من النظر إلى ما عندنا من أفكار وما ننتجه من آراء (العلوي، 2010، صفحة 136)، لذلك فإن للسياسة رجالها، وأهم ما يميز الرجل السياسي هو الثقافة العامة، وحسن تقدير الأمور، وصدق الفراسة، ومعرفة بالرجال، وقوة الشخصية، وأن يكون ذا خبرة بمطالب الشعب (دندل، 2006، صفحة 17).

إن حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال تخليا وبشكل فجائي عن أطروحات الحركة الوطنية وتاريخها، وأخذت تدافع عن مقولات مجردة كدولة الحق والقانون، مع الترويج لأساليب غير معهودة في مواقفهما الاقتصادية والاجتماعية كالخوصصة والاستثمار الخاص المباشر، واستعمال قاموس ليبرالي إضافة إلى الامتثال الحرفي لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية والدولية، والدفع نحو ليبرالية سوق العمل وفق سياسة تقشفية صارمة على حساب الأبعاد الاجتماعية، فتاريخ حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال يختزل في تاريخ التراجع عن مخططهما الإصلاحي، وفشلهما في الاستحواذ على الحكم، والعجز عن لعب دور إصلاحي والتطور باستقلال عن الدولة، أما حزب الاستقلال فقد تجاوز أيديولوجية السلفية الإصلاحية ومناداته بالتعادلية، ليصل في نهاية المطاف إلى تزكية لا مشروطة للشرعية الملكية وسيطرة المخزن، رغم غنى تراث الحزب الثقافي والسياسي تظل هويته غامضة حتى في ازدواجية خطابه بل وفي وضوحه أحيانا، وكأنه عدو لكل الأيديولوجيات، إذ ينتقد الاشتراكية والرأسمالية حاليا، ويصر فقط على مغربيته في تشكلها السلفي المنفتح (الزياني، 2015، صفحة 30)، وأما ما تعلق بحزب جبهة التحرير الوطني فقد تجاوز مخططه الثوري الاشتراكي ليصل في نهاية المطاف إلى تزكية لا مشروطة لبرنامج رئيس الجمهورية في عهد التعددية، والنتيجة أن حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال اختزلا الفعل السياسي الحزبي في اجترار تاريخ الحركة التحررية والوطنية وعدم قدرتهما على التحرر من خطاب المناسبات، فأصبحت المصلحة الخاصة وتسارع الأحداث تقرر لهما.

إن هذه العينة من الأحزاب بحكم بؤس وعقم فكرها السياسي والأيديولوجي وضعف برامجها السياسية، ينطبق عليها وصف "الأحزاب التي تلتقط كل شيء Catch all–parties"، وهذه التسمية المأخوذة من اللغة الانجليزية تعبر عن نموذج جديد من الأحزاب السياسية التي عرفتها الدول الغربية المعاصرة، بعد التحولات التي شهدتها لاسيما

تراجع الصراعات الأيديولوجية التي أدت بالعديد من الأحزاب إلى تبني النزعة الانتخابية المركزة على لحظة الانتخابات، وعلى تجنب الأفكار والبرامج التي من شأنها إزعاج الناخبين وإبعادهم عن المشاركة السياسية، لذلك فهي أحزاب لا تبذل مجهودا كبيرا في صياغة برامج دقيقة بقدر ما تسوق لبرامج فضفاضة وعامة (الزياني، 2015، صفحة 31).

إن غياب رؤية سياسية منسجمة ومنطلقات فكرية للحزبين توحد أعضاء الحزب فيما بينهم، وتشكل مرجعا بالنسبة إليهم في صياغة مشروع سياسي مجتمعي أمر يغذي القرارات الارتجالية والانشقاق والتفرقة وتقويض السلامة العامة للحزب (الزياني، 2015، صفحة 32)، كما يتيح إمكانيات أكبر لتفشي ما يعرف بـ"ظاهرة التجوال السياسي"، بحثا عن التزكية الانتخابية، أو استغلال اسم وحجم الحزب للحصول على عدد أكبر من الأصوات (ازعيرك، 2017، صفحة 50)، وإن الممارسة السياسية للأحزاب لا يتضح طريقها من دون فكرة ونظرية، وبمقتضى هذه القاعدة العامة عملت تيارات سياسية مثل حزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال المغربي، مترجمة في أجيال من المناضلين السياسيين في الماضي القريب، قبل أن يدب بعض الوهن في الشعور بالحاجة إلى تلك النظرية، ويستحوذ على عقل الفاعل السياسي داخل الحزبين جمود فكري متعدد الوجوه، تضبطه أفكار محسوبة يدور في فلكها.

فالعقل السياسي لهذه الأحزاب أضحى متخلف عن الركب يسير بخطوات متثاقلة، بينما يسرع في الخطوات إذا كان الأمر مرتبط بمنتوج فكري سياسي مصدره السلطة، حيث يحسن التماهي والانقياد إلى حدود الطاعة العمياء، وبالنتيجة فإن العقل السياسي لتلك الأحزاب هو عقل انفعالي عاطفي غير عقلاني، وهو عقل مرتبك لا يعقل ما يعقل بشفافية ووضوح، لذلك نجد الخطاب المعبر عنه مزدوجا على مستوى الصياغة وعلى مستوى الدلالة (الزياني، 2015، صفحة 25).

6. آليات بناء مشروع مجتمعي جديد ومتجدد:

فكلما غاب الوضوح الفكري والمناخ المساعد على الخلق والإبداع، يتقدم الموروث الثقافي والاجتماعي التقليدي ليملأ الفراغ، وهكذا تشيع ثقافة الولاء والنصرة حول القيادات التي تحتكر المنافع المادية والرمزية داخل الحزب، وبهذا تصبح معايير القيادة والمسؤولية داخل الحزب تتمثل في القدرة على المناورة والتفاوض لكسب المواقع، واللعب على التناقضات والاستقواء بالسلطة على الخصم الحزبي وتشويه صورته، وليس القدرة على إنتاج الأفكار والتصورات والبدائل والمبادرات التي تصب في مجرى الصالح العام، وبالتالي فإن آليات بناء مشروع مجتمعي جديد ومتجدد التي يمكن تصورها لإصلاح عمل تلك الأحزاب تتضمن ما يلي:

إعادة بناء هوية الحزب: نقصد بالهوية منظومة القيم والأفكار التي تؤطر سلوك الحزب وترسم إستراتيجيته، وهي بهذا المعنى ليست شيئا ثابتا غير قابل للتغيير والتطور، بل تعد خلافا لما يعتقد صيرورة تتجدد بالاجتهاد والتطوير، وتكتمل فصولها وحيثياتها بالمساءلة والحوار والنقد، والحال أن الأحزاب التي أضفت على هويتها طابع الثبات واستنكفت عن المراجعة بالتقويم والمواكبة تحولت في نهاية الأمر إلى أطر وتنظيمات جامدة فكريا غير قادرة على الاستمرارية.

فضرورة التجديد والتطوير أمر ضروري لقوة الحزب واستمراره على نحو يمنح له صدقية لدى الفئة الاجتماعية التي يمثلها، والتجديد هنا نعني به الإصلاح، فوجوب إصلاح حزب جبهة التحرير الوطني ضرورة ملحة حتى يبقى ضمن القاطرة التي تقود التنمية في البلاد ودون ذلك فالمتحف أولى به (Bouchama, 2008, p. 321)، ونفس الأمر بالنسبة لحزب الاستقلال في المغرب، فقد ولت أيام التباهي بالمنجزات التي حققت والتي ضاعت بضياع تلك الأحزاب.

إن القيادة الحزبية لحزب جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال على التوالي، تخفي عجزها السياسي عن طريق فتح العديد من المواجهات الخارجية والداخلية التي لها انعكاس كبير على الحركة الإيجابية للحزب، ولقد تجسدت امتدادات الشعبوية في الفعل الحزبي لكلا الحزبين في سلوكيات انحصرت في الخرجات الإعلامية واستعمال المصطلحات النابية في التعبير عن المشهد السياسي، وعن الصراع مع الأطراف السياسية الأخرى سواء داخل الحزب أو خارجه، وإذا كان الأسلوب الشعبوي مقبول أيام الكفاح ضد الاحتلال فإنه غير ذلك زمن الاستقلال والبناء والتنمية (بلحاج، 2006، صفحة 155).

لذلك نؤكد على أهمية تجديد المرجعية الفكرية لإعادة بناء هوية الحزب، بما يسمح بالتمايز، ويمنح المواطن القدرة على تحليل وتمثل دلالات ذلك والتعاطي الإيجابي معه، وإن آلية إعادة بناء هوية الحزب بالتجديد والاجتهاد والتحيين المستمر والمنظم للأطروحات على درجة عالية من الأهمية لإيجاد قاعدة حقيقية مبنية على الشفافية في اتخاذ القرار سواء بالنسبة لحزب الاستقلال أو حزب جبهة التحرير الوطني، اللذان تجمد عندهما الزمن فكريا، وتستلزم إعادة بناء وتجديد هوية الحزب مايلي:

–التساؤل حول إمكانية الدفاع عن الاشتراكية (العلمية، الإسلامية)، والتعادلية والوسطية والسلفية التي كان يدافع عنها الرعيل الأول المؤسس لحزب الاستقلال وحزب جبهة التحرير الوطني.

–إخراج علاقة الدين بالسياسة من دائرة الغموض والإبهام إلى مجال الوضوح، فقد ظلت العلاقة في تجربة الأحزاب سليلة الحركة الوطنية والتحررية معلقة غير محسومة، أي المطلوب هو إعادة النظر في المادة الدستورية "الإسلام

دين الدولة" عمليا، حتى تتطابق قرارات الحزب مع التوجهات العامة لأفراد المجتمع في ظل التحديات الأمنية الداخلية والدولية.

-إعادة تمثل مقومات المجتمع لغويا ودينيا وثقافيا، والدفاع عنها من خلال المشاركة في كل المؤسسات السياسية الوطنية والإقليمية والدولية، وفي هذا الشأن يقول علال الفاسي "إن الهدف من الأفكار وابتكارها والدفاع عنها هو أن نجد لها أنصارا وأعوانا ولو من خصومها" (وآخرون م.، 2010، صفحة 44).

خاتمة:

وهكذا فقد مرت سنوات طويلة على استقلال المغرب والجزائر، ولم تجد أفكار علال الفاسي في المغرب، ولا أفكار مهندسي بيان أول نوفمبر 1954م في الجزائر طريقها إلى التطبيق، لا على مستوى حزب الاستقلال ولا على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني، وبقيت تلك الأفكار (مشروع المجتمع) طي النسيان، وحان الوقت لإعادتها إلى الواقع وتجديدها لتتلاءم مع متطلبات الفترة الراهنة، في ظل نتائج الحراك الشعبي الذي شهدته دول المغرب العربي.

المراجع:

الكتب باللغة العربية:

-أحمد العماري. (2012). *نظريات الإصلاح بين منطق الأصالة والحداثة بالمغرب*. فاس: مطبعة آنفوبرانت.

-أحمد بابانا العلوي. (2010). *علال الفاسي رائد التنوير الفكري في المغرب*. الرباط: دار أبي رقراق.

-إدريس فاضلي. (2004). *حزب جبهة التحرير الوطني-عنوان ثورة ودليل دولة 1954-2004*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-اسماعيل قيرة وآخرون. (2002). *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-أمحمد مالكي وآخرون. *الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-جبر دندل. (2006). *التعددية السياسية وتداول السلطة في السياسة الشرعية*. عمان: دار عمار.

-حنان ازعيرك. (2017). العوامل المؤثرة في نوعية وقنوات التواصل السياسي للأحزاب . *رهانات* (41)

-روبير ميرل(تر: العفيف الاخضر). (ب س ن). *مذكرات أحمد بن بلة*. بيروت: دار الآداب.

-صالح بلحاج. (2006). *أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة*. الجزائر: دار قرطبة.

-عبد الإله بلقزيز. (2007). *السلطة والمعارضة-المجال السياسي العربي المعاصر- حالة المغرب*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

-عبد الجليل بوقرة. (2014). *من التاريخ السري لليسار التونسي* (المجلد ط2). تونس: دار آفاق برسبكتيف للنشر.

-عبد القادر الشاوي. (1990). *حزب الاستقلال 1944-1982*. الدار البيضاء:: النجاح الجديدة.

-عبد القادر الشاوي وآخرون. (1992). *جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب*. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.

-عبد الناصر جابي وآخرون. (2010). *كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-عثماني مسعود. (2017). *رجع الصدى لأبرز الشخصيات الوطنية 1962-1992*. عين مليلة: دار الهدى.

-عيسى جرادي. (2007). *الأحزاب السياسية في الجزائر*. الجزائر: منشورات قرطبة.

-محمد السوسي وآخرون. (2010). *علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة*. الرباط: مؤسسة علال الفاسي.

-محمد زين الدين. (2005). حدود الممكن والمستبعد في مسألة الإصلاح الحزبي بالمغرب. *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية* (51)

-محمد ظريف. (2001). *الأحزاب السياسية*. الدار البيضاء: المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.

-محمد ظريف. (1988). *تاريخ الفكر السياسي بالمغرب*. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.

الكتب باللغة الأجنبية:

-Bouchama, K. (2008). *LE FLN la refondation ou…le musée* (Vol. 2ème édition,). Alger: Edition el Maarifa

-HADJ-HAMOU, N. (2009). *Le fil retrouvé de la civilisation.* Alger: EL HIKMA Edition

-HARICHANE, A. (2016). *Le Thé chez le F.L.N.* Alger: SAIHI Edition

الدوريات:

-عبد اللطيف حسني. (2008). في الأحزاب سليلة الحركة الوطنية، مرض الفصام بين التصور والممارسة . *مجلة وجهة نظر* (عدد36-37)

-عثمان الزياني. (2015). بؤس الفكر السياسي لدى الأحزاب السياسية سليلة الحركة الوطنية. *وجهة نظر* (64)

-فاطمة بودرهم. (1994). حزب جبهة التحرير الوطني-دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة (1954-1962). الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر

-بشير مخلوف. (2013). موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1989-1995). وهران، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية جامعة السانيا

-جبهة التحرير الوطني. (11، 1954). بيان أول نوفمر 1954م. الجزائر، الجزائر

-حزب جبهة التحرير الوطني. (1964). ميثاق الجزائر 1964، التنظيم الحزبي، المادة الأولى. الجزائر